

## البيان الختامي Communiqué

The Fourth International Conference on Hawala,  
Abu Dhabi 18- 20 March 2007

المؤتمر الدولي الرابع للحوالة، أبوظبي، 18-20  
مارس 2007

The Conference acknowledged and re-affirmed the important achievements of the First, Second and Third International Conferences on Hawala held in Abu Dhabi in 2002, 2004 and 2005. These previous conferences identified challenges in implementing regulatory regimes for informal funds transfer (IFT) systems and stressed the need to gather, analyse and share information and to conduct further outreach.

أقرّ المؤتمر وأكد مجدداً الإنجازات الهامة التي تحققت من خلال المؤتمر الأول والثاني والثالث بشأن الحوالة خلال سنوات 2002 و2004 و2005 على التوالي. لقد حددت المؤتمرات السابقة التحديات التي تواجه تطبيق أنظمة رقابية على أنظمة التحويل غير الرسمية وأكدت الحاجة لجمع وتحليل المعلومات بالإضافة إلى إجراء اتصالات أخرى بهذا الخصوص.

This conference:

لقد توصل المؤتمر إلى التالي:

- Recognises the importance of the strategy advocated by FATF Special Recommendation VI (SR VI) that all those responsible for operating money or value transmission, including those operating in informal networks, should be registered or licensed and subject to the relevant FATF Recommendations.
- Agrees that there is a growing international understanding of the system of informal funds transfer particularly by supranational and regional bodies.
- Affirms that IFT systems, including Hawala, are an inexpensive and efficient means of transferring funds cross border and that they provide key social and economic benefits, both to migrant workers and to the economies to which funds are remitted.

- الإقرار بأهمية استراتيجية توصية مجموعة حملة العمل المالي (الفاثف) رقم (6) التي تقضي بأن يكون كافة العاملين في مجال تحويل الأموال، أو ما يعادل قيمتها، بما في ذلك الذي يستخدمون شبكات التحويل غير الرسمية، مسجلين أو مرخصين ويخضعون لتوصيات (الفاثف).

- الإقرار بوجود فهم دولي متزايد لنظام التحويل غير الرسمي وخصوصاً من قبل الهيئات الدولية والإقليمية.

- التأكيد بأن أنظمة التحويل غير الرسمية، بما فيها نظام الحوالة، هي وسائل منخفضة التكلفة وفعالة لتحويل الأموال دولياً وأنها تقدم فوائد اجتماعية واقتصادية أساسية لكل من العمال المهاجرين وللاقتصادات التي يتم تحويل الأموال إليها على حد سواء.

- Acknowledges that IFT systems can be misused and exploited for criminal purposes, including terrorist financing and other related crimes, and such misuse is posing a serious challenge for law enforcement and regulatory agencies.
- Notes that balanced and effective regulation of IFT systems and co-operation between law enforcement agencies and regulators are playing an important role in curbing illegal remittance activities.
- Notes that banks and others responsible for operating money or value transmission services recognise the importance of registration and reporting of suspicious transactions in order to promote safety and integrity in the remittance systems.

- الإقرار بإمكانية استغلال أنظمة التحويل غير الرسمية لأهداف إجرامية بما فيها تمويل الإرهاب وغيرها من الجرائم ذات العلاقة، وأن هذا الاستغلال يشكل تحدياً حقيقياً لسلطات تنفيذ القانون والجهات الرقابية.

- ملاحظة أن وجود رقابة على أنظمة التحويل غير الرسمية وتعاون بين سلطات تنفيذ القانون والجهات الرقابية من شأنه لعب دور هام في الحد من ظاهرة نشاطات التحويل غير القانونية.

- ملاحظة أن البنوك وغيرها من المؤسسات التي تقدم خدمات تحويل الأموال، أو ما يُعادل قيمتها، تدرك أهمية التسجيل والإخطار بشأن المعاملات المشبوهة بهدف التأكد من سلامة ومصداقية أنظمة التحويل.

Accordingly this conference

في ضوء ذلك يوصي المؤتمر بالتالي:

- Urges national authorities, in line with FATF SR VI, to implement regulation of informal money transfers in a balanced manner that provides an effective monitor of the IFT business while not driving the business underground.
- Calls on the regulators, governments and their law enforcement agencies to work together to develop, in consultation with the private sector, and enforce the appropriate mechanisms needed to register or license, and monitor participants in these systems.

- ضرورة توفر نظام مرن ومتوازن للرقابة على أنظمة التحويل غير الرسمية، يتمشى وتوصية الفاتف رقم (6)، يكون من شأنه مراقبة نشاطات تلك الأنظمة بشكل فعال، بحيث لا يدفع بالنظام للعمل في الخفاء.

- دعوة الجهات الرقابية والحكومات وسلطات تنفيذ القانون لديها، بالتنسيق مع القطاع الخاص، لتطوير وتطبيق الآليات الملائمة لتسجيل أو ترخيص ومراقبة العاملين في هذه الأنظمة.

To support these goals, the conference highlighted the importance of addressing the need for:

لتحقيق هذه الأهداف، سلط المؤتمر الضوء على أهمية بذل الجهود في المجالات التالية:

- Further research into the operation of Hawala and other IFT systems, currency exchange and trade activities to facilitate proper risk and impact assessment and prioritisation.
  - Increasing the understanding of these systems and ensuring that verifiable information is available on which to make a proper assessment of the risk from money laundering, terrorist financing and other related crimes.
  - Intensifying the outreach to operators in the informal sector on the value of an integrated and sound money transfer system.
  - Closer co-operation and enhanced information exchange between law enforcement agencies and regulators to ensure that the applicable measures are both effective and balanced.
  - An innovative efficient and competitive formal financial sector that offers affordable and accessible services to those using the informal sector.
- زيادة البحوث في مجال عمليات الحوالة وأنظمة التحويل غير الرسمية الأخرى وصرف العملات والنشاطات التجارية لتسهيل عملية تقييم المخاطر وأثارها ولتحديد الأولويات.
  - رفع درجة فهم هذه الأنظمة والتأكد من توفر المعلومات الملائمة التي من خلالها يمكن التوصل إلى تقييم ملائم للمخاطر الناتجة عن غسل الأموال وتمويل الإرهاب وغيرها من الجرائم ذات العلاقة.
  - تكثيف الاتصالات مع العاملين في القطاع غير الرسمي بشأن أهمية توفر نظام سليم متكامل لتحويل الأموال.
  - التعاون الوثيق وتبادل المعلومات بين سلطات تنفيذ القانون والجهات الرقابية للتأكد بأن المعايير المطبقة فعالة ومتوازنة في آن واحد.
  - توفر قطاع مالي رسمي يتميز بالفاعلية والقدرة التنافسية يقدم خدمات منخفضة التكلفة لأولئك الذين يستخدمون القطاع غير الرسمي.

The Conference expressed its gratitude to the Government of the United Arab Emirates, the Central Bank and the National Anti-Money Laundering Committee of the UAE, the International Monetary Fund and the MENAFATF for organising the conference.

أخيراً عبّر المشاركون عن امتنانهم لحكومة دولة الإمارات ومصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي واللجنة الوطنية لمواجهة غسل الأموال وصندوق النقد الدولي والمينافاتف (MENAFATF) على حسن تنظيم هذا المؤتمر.